نشرة صندوق النقد الدولي

ضرائب الكربون: ليست مجرد حافز لتحديد الأسعار الصحيحة، ولكنها تساعد على إرساء البيئة الصحيحة للابتكار
(الصورة: Radius Images/Corbis)

مؤتمر ريو+٢٠

الصندوق يحدد مسار التنمية القابلة للاستمرار

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٢٥ يونيو ٢٠١٢

- الصندوق يحدد منهجا للمالية العامة من أجل تحقيق التنمية الشاملة والقابلة للاستمرار
- ضرائب الكربون وإلغاء الدعم يمكن أن تحقق إيرادات لشبكات الأمان الاجتماعي
- ينبغي توفير فرص العمل، والحد من عدم المساواة، وزيادة الحماية الاجتماعية لشرائح المجتمع الضعيفة

حدد صندوق النقد الدولي مسارا للتنمية القابلة للاستمرار خلال مؤتمر بيئي عقدته الأمم المتحدة شجع فيه على تطبيق ضرائب الكربون للحد من الضرر البيئي وإلغاء الدعم بالتدريج على أنواع الوقود الأحفوري كوسيلة لتعبئة الإيرادات التي تحتاج إليها الحكومات بشدة والحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

في سياق أعمال **مؤتمر "ريو+٢٠ المعني بالتنمية المستدامة" والذي عقدته الأمم المتحدة مؤخرا**، استعرض أعضاء الوفود المشاركة التقدم الذي أُحرز حتى الآن بشأن التنمية القابلة للاستمرار وتناولوا التحديات الناشئة في هذا الصدد، مع التركيز على تجديد الالتزام السياسي بالمضي في تحقيقها. وقد عُقد المؤتمر في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ يونيو الجاري، بعد عشرين عام من قمة الأرض التي عقدتها الأمم المتحدة في نفس المدينة عام ١٩٩٢، حيث اعتمدت البلدان خطة مبدئية لإعادة النظر في النمو الاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وضمان حماية البيئة.

النمو وركائزه الثلاث

وقد تحدث في المؤتمر السيد مِن زو، نائب مدير عام الصندوق، فأكد ضرورة أن تعتمد البلدان مسارا للنمو القابل للاستمرار الذي يستند إلى ثلاث ركائز: توفير فرص العمل، والحد من عدم المساواة، وزيادة الحماية الاجتماعية لشرائح المجتمع الأشد ضعفا.

وفي إحدى الفعاليات الجانبية عن "إصلاح الدعم الضريبي من أجل اقتصاد أكثر خُضرة"، قال السيد زو إن التوازن بين القضايا البيئية والاقتصادية عن طريق تحديد الأسعار الصحيحة هو شرط ضروري لإرساء اقتصاد أخضر.

ويمكن أن تساعد الأدوات الضريبية في جعل الأضرار البيئية وغيرها من الآثار الجانبية السلبية للنمو الاقتصادي تنعكس في الأسعار التي تُدفع في الطاقة والنقل وغير ذلك من المنتجات الصناعية. وقال السيد زو: "أكثر من ٩٠% من انبعاثات الكربون العالمية لا تخضع لضريبة حتى الآن"، مضيفاً أنه في حالة الولايات المتحدة "فرض ضريبة كربون مقدارها ٢٥ دولارا لكل طن من ثاني أكسيد الكربون يمكن أن يحقق ١% من إجمالي الناتج المحلي، أو أكثر من تريليون دولار خلال ١٠ سنوات".

كذلك قال السيد زو إن دعم أنواع الوقود الأحفوري ــ الذي كلف الاقتصاد العالمي ٤٠٩ مليار دولار في عام ٢٠١٠ ــ ينبغي إلغاؤه بالتدريج، مؤكدا أن الدعم غير الموجه يفيد الأغنياء أكثر من الفقراء، على عكس التصورات السائدة. وأشار إلى إندونيسيا كمثال فقال إن الإيرادات التي تحققت بترك الحرية لارتفاع أسعار الوقود أدت إلى استفادة أكثر من ١٩ مليون أسرة فقيرة من التحويلات النقدية المباشرة.

وفي نفس السياق، قال السيد ميك كين، نائب مدير إدارة شؤون المالية العامة بالصندوق، إن "على صناع السياسات أن يعرفوا على وجه الدقة كيف يمكنهم 'التوصل إلى الأسعار الصحيحة'. وللمعاونة في هذا الخصوص، أصدر الصندوق مؤخرا **كتاباً** يهدف إلى تقديم إرشادات عملية حول كيفية تسعير الكربون، كما أنه على استعداد لمساعدة أي بلد من بلداننا الأعضاء يرغب في الحصول على مساعدة فنية في مجال استخدام أدوات المالية العامة لمعالجة أهم المشكلات البيئية".

وتحدث السيد زو أيضا عن كون ضرائب الكربون ليست مجرد حافز لتحديد الأسعار الصحيحة، بل إنها تساعد على إرساء البيئة الصحيحة للابتكار ــ وذلك على سبيل المثال عن طريق تشجيع التحول إلى مصادر طاقة بديلة يجري تطويرها الآن ويمكن تطوير المزيد منها لاحقا.

تحقيق التوازن

واتفق معظم وزراء المالية الذين حضروا المؤتمر على أن النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة ليسا هدفين متعارضين. وفي جلسة نقاش نظمها السيد غيدو مانتيغا، وزير مالية البرازيل، اتفق الموزراء على أن أهداف التنمية القابلة للاستمرار هي أهداف مترابطة ولا يمكن التعامل مع أي منها بشكل منفرد.

وقال السيد مانتيغا عند افتتاح هذه الجلسة التي حضرها السيد خوان سومافيا، مدير عام **منظمة العمل الدولية** أن "نمو البرازيل لا ينفصل عن الحفاظ على البيئة والدمج الاجتماعي، بما في ذلك البرامج الاجتماعية".

ومن القضايا التي احتلت موقعا مركزيا في مناقشات ريو مسألة الشمول، وهي فكرة اشتراك الجميع في ثمار الرخاء وحصولهم على فرصة تحقيق ما لديهم من إمكانات.

حلول عملية

وقامت منظمة العمل الدولية بتنظيم فعالية جانبية عن "الحدود الدنيا للحماية للعمل الكريم والحماية الاجتماعية من أجل التنمية القابلة للاستمرار"، بمشاركة من الصندوق و**برنامج الأمم المتحدة للبيئة.** وشارك في هذه الفعالية السيدة تريزا كامبيللو، وزير التنمية الاجتماعية البرازيلية، والسيد هايكي هولماس، وزير التنمية الدولية النرويجي.

وتم في الجلسة تحليل عملية التحول إلى اقتصاد أكثر توافقاً مع البيئة وكيف يمكن أن يتيح فرصا للدمج الاجتماعي وتوفير الوظائف كما يمكن أن يفرض تحديات أمام تحقيق هذين الهدفين. وتم أثناء النقاش تسليط الضوء على التعاون الذي تم مؤخرا بين الصندوق ومنظمة العمل الدولية، حيث أشاد السيد زو بقيادة السيد سومافيا للمنظمة، قائلا إنه كان حريصا طوال فترة الأزمة على أن تظل قضية الوظائف ومشكلة العمالة محور التركيز الأساسي بالنسبة لقادة العالم.

وركز السيد زو في ملاحظاته على الثلاثة جوانب التي يتضمنها جدول أعمال النمو الشامل والتي يرتبط كل منها بالجانبين الآخرين ويدعمهما، وهي توفير فرص العمل، بما في ذلك ضمان توفير النوع المناسب من الوظائف؛ والحد من عدم المساواة؛ وتعزيز صلابة البلدان أمام الصدمات الاقتصادية عن طريق الحماية الاجتماعية.

وفي هذا السياق، قال السيد زو: "توظيف العمل هو مصدر الدخل الرئيسي بالنسبة لمعظم الناس، ولكنه غالبا ما يكون هشا. وفي وجود نظم قوية للحماية الاجتماعية، لا يؤدي فقدان الوظيفة إلى خسارة فورية للدخل كله، مما يساعد على ضمان عدم حرمان من لا يستطيعون اكتساب الدخل حرمانا كاملا من الحصول على الخدمات الأساسية." وأضاف إن "الصندوق يعمل بالتعاون الوثيق مع منظمة العمل الدولية، و**صندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الغذاء العالمي،** ووكالات أخرى تهدف إلى تعزيز الحماية الاجتماعية الفعالة.